

Distr.: General
17 July 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه موجزا للاجتماع الذي أجري بصيغة آريا بشأن المستوطنات
الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين: جوهر الاحتلال وأزمة الحماية وعرقلة السلام، وعقد خلال رئاسة
إندونيسيا لمجلس الأمن، وشاركت في استضافته دولة الكويت وجنوب أفريقيا يوم الخميس ٩ أيار/
مايو ٢٠١٩.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني
السفير



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

موجز غير رسمي لاجتماع مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا بشأن المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين، وجوهر الاحتلال وأزمة حماية وعرقلة السلام، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩

في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، اجتمع أعضاء مجلس الأمن في اجتماع معقود بصيغة آريا بشأن المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين، وجوهر الاحتلال وأزمة الحماية وعرقلة السلام. ونُظم الاجتماع بالاشتراك بين البعثات الدائمة لإندونيسيا وجنوب أفريقيا والكويت. وترأس الاجتماع ريتنو مرسودي، وزير خارجية إندونيسيا، وحضره رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين. وضم الاجتماع أعضاء مجلس الأمن، كما ضم كذلك مقدمي إحاطات ذوي خبرة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وكان مقدمو الإحاطات هم محمد الخطيب، المحامي الفلسطيني والعضو في مجلس اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية؛ وجون كويغلي، أستاذ القانون في كلية موريتز، في جامعة ولاية أوهايو؛ وإميلي شيفر أومير - مان، المحامية الإسرائيلية في مجال حقوق الإنسان؛ وجيمس زغي، رئيس المعهد العربي الأمريكي، في واشنطن العاصمة. وقدم أيضا السيد المالكي بعض الملاحظات.

وخلال الاجتماع، بحث المشاركون في المناقشة مختلف المسائل، مع التركيز بوجه خاص على المسؤوليات الدولية عن التقيد بالقانون والقواعد والمبادئ المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والالتزامات الدولية المتصلة بحقوق الشعوب في تقرير المصير وحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، فضلا عن تدابير المساءلة في حالة استمرار الانتهاكات.

وعلى وجه الخصوص، أكد مقدمو الإحاطات أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ما زالت لا تعوق وتعرقل جهود السلام فحسب، بل إنها تتحول إلى تمييز مؤسسي ضد الفلسطينيين، وهذه ممارسة يبرها قانون الدولة اليهودية على نحو متزايد. ويساعد القضاء والنظام القانوني الإسرائيليان على المساهمة في تطبيع المستوطنات، بالتخلي عن الإطار القانوني المنطبق على الاحتلال وإنفاذ القوانين الإسرائيلية بدلا من ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يتيح النظام القانوني الإسرائيلي والساحة السياسية الإسرائيلية أي سبيل انتصاف معقول مما تتعرض له الأرض الفلسطينية المحتلة من ضم زاحف عليها.

وشكل الاجتماع فرصة سانحة لتسليط الضوء على أنه لا يوجد أي مبرر في إطار القانون الدولي للمستوطنات الإسرائيلية. فيوصف إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، فإنها ملزمة بموجب القانون الدولي بعدم نقل بعض مواطنيها إلى الأرض المحتلة. وهي ملزمة بصون أو استعادة الحياة العادية للإقليم الذي أصبح خاضعا لسيطرتها ويحظر عليها ضم الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وليس لإسرائيل أي أساس قانوني للوجود في الضفة الغربية أو حتى للبقاء فيها. واستمرار إسرائيل في تأكيد سيادتها على الأرض الفلسطينية المحتلة لا ينتهك قوانين الحرب فحسب بل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة.

وأثار أيضا المشاركون في المناقشة نقاطا هامة تتعلق بالمقاومة المدنية للاستيلاء على الأراضي من جانب السلطات الإسرائيلية، مثل الأعمال التي تقوم بها اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية، التي تمثل نموذجا مثاليا وجديرا بالثناء أصبح مصدر إلهام ومثالا ينبغي للمجتمعات المحلية الفلسطينية الأخرى الاقتداء به في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زال القانون الدولي حيويا بالنسبة لأي مساع تتعلق بالنزاع

الإسرائيلي - الفلسطيني أو تسويته. والابتكار أو أي صياغة لقرار متعلق بالسلام ينبغي أن ينبثق من دراسة دقيقة للقانون الدولي والتقييد به بالاستناد إلى اتفاق سلام متفاوض عليه، وليس إلى مشروطة محدودة أو شروط للاستسلام. ومن واجب الدول أن تعزز وتحترم القانون الدولي من خلال الامتناع عن الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

وفي الختام، اقتنع المتكلمون في المناقشة ومعظم المشاركين بأهمية مواصلة مناقشة هذه المسألة، واعتُبر الاجتماع بمثابة خطاب وخطوة مهمين في المضي قدماً بهذه المسألة في مجلس الأمن، وبأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ما زالت صالحة وتشكل أساس إجراء محتمل مقبل للمجلس في إيجاد حلول قانونية وعملية لوقف توسع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.